## بيان صحفي بشأن نتائج

# مؤشر مدركات الفساد 2019

**الصادر عن منظمة الشفافية الدولية**

**23 يناير 2020**

# تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنويا، ويقيس مؤشر 2019 ترتيب 180 دولة وذلك بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام.

يشير مؤشر مدركات الفساد إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

## ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استخدام السلطة أو المنصب العام في تحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- الملاحقة الجنائية الفاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح المالي وتعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.

وبناءً على الأبعاد التي تناولتها مصادر المعلومات الخارجية فإن **الجوانب التالية لا يقيسها مؤشر مدركات الفساد العالمي هي:**

- تصورات ومدركات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط مدركات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
- الاحتيال الضريبي.
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- تمكين الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال،
- فساد القطاع الخاص.

## مصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة تعمل على مستوى عالمي في تحليل مناخ الحوكمة والأعمال (13 مصدر للمعلومات) وهي بيانات منشورة جرى جمعها من قبل "المصادر" خلال الشهور الـ 24 الماضية.

- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بـ الشفافية الدولية.

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات في تقييم الدول، وآراء خبراء محليين ودوليين.

- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:
  - يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
  - يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
  - يُنفذ من قبل مؤسسة دولية ذات مصداقية، ويكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
  - يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

- لكي يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد من المصادر الثلاثة عشر المشار إليها.

## النتائج العامة لمؤشر 2019

- جاءت نتائج المراكز الأولى نتيجة طبيعية لدعمها لسيادة القانون، ووجود أجهزة رقابية مستقلة، وإتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، و توافق مجتمعي ضد استخدام الوظائف العامة لتحقيق المصالح الخاصة، والمراكز العشرة الأولى هي:

| الترتيب | الدولة | الدرجة من 100 |
|---|---|---|
| 1 | الدنمارك، نيوزيلندا | 87 |
| 3 | فنلندا | 86 |
| 4 | سنغافورة، السويد، سويسرا | 85 |

| | | |
|---|---|---|
| 7 | النرويج | 84 |
| 8 | هولندا | 82 |
| 9 | ألمانيا، لكسمبورغ | 80 |

- وفي المقابل، تتماشى نتائج هذا العام مع نتائج السنوات السابقة بالنسبة للمراكز الأخيرة، حيث يشير المؤشر إلى أن الفساد يزدهر في الدول الهشة والتي تنعدم فيها المساءلة للقيادات، وينهش الضعف المؤسسات العامة، وفيما يلي الدول الحاصلة على المراكز الأخيرة:

| الترتيب | الدولة | الدرجة من 100 |
|---|---|---|
| 168 | ليبيا، هايتي، غينيا بيساو، الكونغو | 18 |
| 172 | كوريا الشمالية | 17 |
| 173 | فنزويلا، السودان، غينيا الاستوائية، أفغانستان | 16 |
| 177 | اليمن | 15 |
| 178 | سوريا | 13 |
| 179 | جنوب السودان | 12 |
| 180 | الصومال | 9 |

- هذه النتائج تؤكد بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصَابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى والصراعات الداخلية والتي مزّقتْ البنية التحتية للحكم.
- أظهرت النتائج أنه على الرغم من تقدم بعض الدول إلا أن معظم الدول أخفقت في مواجهة الفساد بجدية.
- العديد من الدول التي حازت على مراكز إيجابية متقدمة في مؤشر مدركات الفساد تشترك في السمات التالية:
  - احترام سيادة القانون.
  - أجهزة قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.
  - إعلام حر ومستقل.
  - إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

- وفي المقابل تتشابه الكثير من الدول ذات الأداء المنخفض بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك ضعف الحقوق السياسية، ومحدودية حرية الصحافة والتعبير، وضعف سيادة القانون، وضعف التعامل مع شكاوى الفساد.

- كشفت التحليل الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية لهذا العام أن هناك علاقة بين السياسة والمال والفساد، حيث أن التدفقات غير المنظمة والكبيرة للأموال في السياسة تجعل السياسة العامة للدولة عرضة للتأثر؛ فالدول التي لديها إنفاذ أقوى لقوانين ولوائح تنظيم تمويل الحملات الانتخابية ومساحة واسعة للمشاورات السياسية لديها مستويات منخفضة من الفساد، حيث يبلغ معدل درجات الدول التي يتم فيها تطبيق شامل ومنهجي لقوانين تمويل الحملات الانتخابية 70 درجة على المؤشر، في حين يصل معدل درجات الدول التي تنعدم فيها مثل هذه القوانين أو تطبق بشكل ضعيف الى 34 و 35 درجة على التوالي.

- معظم الدول التي انخفضت درجاتها بشكل كبير في مؤشر مدركات الفساد العالمي منذ عام 2012 هي تلك الدول التي لا تُشرك المجموعات السياسية والاجتماعية الفاعلة في صنع القرار السياسي.

- لازال أكثر من ثلثي دول العالم (البالغ عددهم 180 دولة) المشمولة في المؤشر أحرزت أقل من مستوى 50 درجة، لتتأكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسئولين المتنفذين.

- سجل إقليم أوروبا الغربية أعلى الدرجات في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2019، حيث بلغ متوسط درجات دول أوروبا الغربية 66 درجة، أما أقل الأقاليم في متوسط الدرجات فكان من نصيب إقليم أفريقيا – جنوب الصحراء حيث بلغ متوسط درجاتهم 32 درجة، يليها إقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فبلغ متوسط درجاتهم 35 درجة.

- أكثر الدول تحسناً هي: أمريكا وأنجولا (+7 درجات)، ماليزيا والبحرين (+6 درجات)، الأرجنتين وأذربيجان (+5 درجات).
- أكثر الدول تدهوراً هي: بربادوس (-6 درجات)، ليبيريا، وإي سواتيني وكندا، (-4 درجات).

## نتائـــج الـدول العربيـــة في مؤشر مدركات الفساد في العامين 2018 و 2019

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(100) درجة تشير إلى نظيف جدا.

| ترتيب الدول العربية | 2018 | | | التغير بالدرجة | 2019 (جديد) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب دوليا | الترتيب عربيا | من 100 درجة | | الترتيب دوليا | الترتيب عربيا | من 100 درجة |
| الإمارات | 23 | 1 | 70 | 1+ | 21 | 1 | 71 |
| قطر | 33 | 2 | 62 | = | 30 | 2 | 62 |
| السعودية | 58 | 4 | 49 | 4+ | 51 | 3 | 53 |
| عمان | 53 | 3 | 52 | = | 56 | 4 | 52 |
| الأردن | 58 | 4 | 49 | 1- | 60 | 5 | 48 |
| تونس | 73 | 6 | 43 | = | 74 | 6 | 43 |
| البحرين | 99 | 9 | 36 | 6+ | 77 | 7 | 42 |
| المغرب | 73 | 6 | 43 | 2- | 80 | 8 | 41 |
| الكويت | 78 | 8 | 41 | 1- | 85 | 9 | 40 |
| الجزائر | 105 | 10 | 35 | = | 106 | 10 | 35 |
| مصر | 105 | 10 | 35 | = | 106 | 10 | 35 |
| جيبوتي | 124 | 12 | 31 | 1- | 126 | 12 | 30 |
| لبنان | 138 | 13 | 28 | = | 137 | 13 | 28 |
| موريتانيا | 144 | 14 | 27 | 1+ | 137 | 13 | 28 |
| جزر القمر | 144 | 14 | 27 | 2- | 153 | 15 | 25 |
| العراق | 168 | 16 | 18 | 2+ | 162 | 16 | 20 |
| ليبيا | 170 | 17 | 17 | 1+ | 168 | 17 | 18 |
| السودان | 172 | 18 | 16 | = | 173 | 18 | 16 |
| اليمن | 176 | 19 | 14 | 1+ | 177 | 19 | 15 |
| سوريا | 178 | 20 | 13 | = | 178 | 20 | 13 |
| الصومال | 180 | 21 | 10 | 1- | 180 | 21 | 9 |

## توصيات منظمة الشفافية الدولية بخصوص النتائج - 2019

أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2019، أقل من 50%، والمتوسط العام هو 43 (درجة الكويت 40، أقل من المتوسط العام).
وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية باتريشيا موريرا: "أن غياب إحراز تقدم حقيقي ضد الفساد في معظم الدول هو أمر مخيب للآمال وله آثار سلبية وخيمة على المواطنين حول العالم." وأضافت: "لدينا فرصة لإنهاء الفساد وتحسين حياة الناس، علينا معالجة العلاقة بين السياسة والأموال الضخمة، ويجب تمثيل جميع المواطنين في صنع القرار.

إن محاربة الفساد أمر بالغ الأهمية لسلامة الديمقراطية والنظم السياسية، حيث أظهرت النتائج أن هناك ترابط قوي بين مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 ومستوى النزاهة السياسية، فالدول التي
يؤثر فيها أصحاب المصالح الخاصة على الانتخابات وتمويل الأحزاب السياسية هي الأقل قدرة على مكافحة الفساد.
وقالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية السيدة ديليا فيريرا روبيو :"على الحكومات أن تعالج وبسرعة الدور الفاسد الذي تلعبه الأموال الطائلة المنفقة في تمويل الأحزاب السياسية والتأثير غير الشرعي الذي توقعه على أنظمتنا السياسية".

فالبلدان التي تشهد ديمقراطيات معيبة تتراجع سيطرتها على الفساد. ويُقصد بالديموقراطية وفقا لمنظمة الشفافية الدولية:

- انتخابات حرة ونزيهة،
- مؤسسات مستقلة وقوية، وتلتزم بتطبيق القانون.
- حقوق سياسية، كحق التعبير وحق الاحتجاج أو الاعتراض.
- الحقوق المدنية واحترام القانون كالوصول إلى محاكمات عادلة.

## التوصيات:

1. أهمية تقوية الجهات الحكومية وتعزيز دور الاجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام، فالفساد في القطاع العام يساهم في تراجع أداء المؤسسات الديموقراطية.
2. يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهد لسد الفجوة بين تشريعات محاربة الفساد وبين إنفاذ وتطبيق القوانين والتشريعات.
3. السيطرة على التمويل السياسي لمنع الهدر في المال العام والنفوذ في السياسة.
4. معالجة الواسطة والمحسوبية والمعاملات التفضيلية حتى لا تكون الخدمات العامة مدفوعة بالعلاقات الشخصية أو المتحيزة تجاه المصالح الخاصة.
5. معالجة موضوع تعارض المصالح للوقاية من تأثيراته الضارة على المال العام.
6. تنظيم أنشطة الضغط (lobbying activities) من خلال تشجيع وتسهيل الوصول المفتوح والهادف إلى عملية صنع القرار.
7. تمكين المواطنين من التعبير عن الرأي العام ومساءلة الحكومات وتحميلها مسؤولية أي إخفاق.
8. حماية الحريات الصحفية لضمان أن الصحفيين يستطيعون الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من القمع أو التهديد.
9. تعزيز النزاهة الانتخابية ومعاقبة الحملات الانتخابية المخالفة.
10. تمكين المواطنين وحماية الناشطين والمبلغين والصحفيين.
11. تعزيز الضوابط والتوازنات وتعزيز الفصل بين السلطات.
12. دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة السياسية والرقابة العامة على الإنفاق الحكومي، فلا يمكن التصدي للفساد إذا كان هناك حيز مدني محدود لمشاركة الناس، أو إذا كانت وسائل الإعلام مكبوتة عند الإبلاغ عن حالات الفساد.
13. يجب على البلدان أن تعطي الأولوية لقضايا الفساد لعلاقتها الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تلتزم بها كل دولة في العالم. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان وضع المزيد من التدابير المضادة من أجل تحقيق الهدف الخاص بالحد من الرشاوى بشكل كبير بحلول عام 2030.

## الكويت في مؤشر مدركات الفساد

| السنوات | الدرجة من 100 | الترتيب دوليا | الترتيب عربيا | الترتيب خليجيا |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 53 | 35 | 4 | 4 |
| 2004 | 46 | 44 | 7 | 5 |
| 2005 | 47 | 45 | 7 | 5 |
| 2006 | 48 | 46 | 6 | 5 |
| 2007 | 43 | 60 | 6 | 5 |
| 2008 | 43 | 65 | 7 | 5 |
| 2009 | 41 | 66 | 8 | 6 |
| 2010 | 45 | 54 | 7 | 6 |
| 2011 | 46 | 54 | 5 | 5 |
| 2012 | 44 | 66 | 6 | 6 |
| 2013 | 43 | 69 | 7 | 6 |
| 2014 | 44 | 67 | 7 | 6 |
| 2015 | 49 | 55 | 6 | 5 |
| 2016 | 41 | 75 | 7م | 6 |
| 2017 | 39 | 85 | 8 | 5 |
| **2018** | **41** | **78** | **8** | **5** |
| **2019** | **40** | **85** | **9** | **6** |

# تحليل لأسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد

تراجعت الكويت درجة واحدة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2019 من 41% إلى 40%، مما ترتب عليه تراجع ترتيب الكويت عالميا 7 مراكز من المركز (78) إلى (85)، كما تراجع ترتيب الكويت عربيا من المركز (8) إلى (9)، وخليجيا من المركز (5) إلى الأخيرة خليجيا.

ويعزى تراجع درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 إلى تراجع تقييم الكويت في المصدرين التاليين:

- المنتدى الاقتصادي العالمي- استطلاع رأي المدراء التنفيذيين (WEF-Executive Opinion Survey)، حيث بلغ تقييم الكويت 48% لعام 2019، وبانخفاض 8% عن تقييم العام الماضي (56% في عام 2018).
- مشروع أنواع الديمقراطية (Varieties of Democracy Project) حيث بلغ تقييم الكويت 41% لعام 2019 وبانخفاض 5% عن العام الماضي (45% في عام 2018).

**علما بأن النتائج في المصادر الستة التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر هي:**

| التقييم % | | المصادر الستة |
|---|---|---|
| 2019 | 2018 | |
| 41 | 41 | al Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2019 |
| 48▼ | 56 | Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2019 |
| 41▼ | 46 | ies of Democracy Project - (V-Dem) 2019 |
| 37 | 37 | Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2019 |
| 35 | 35 | Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2018 |
| 41▲ | 33 | smann Foundation (BF) - Transformation Index 2020 |

- Standard Error 1.88

# الأسباب الاثني عشر لترتيب الكويت السلبي في مؤشر مدركات الفساد

وفي تحليل جمعية الشفافية الكويتية لنتائج الكويت في مؤشر مدركات الفساد، نود الإشارة إلى الأسباب التالية:

1) البطء الشديد في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت لها الكويت في 2003 وصادق عليها مجلس الأمة في 2006، فما زالت العديد من الالتزامات الدولية لم يتم بشأنها شيء مثل التصدي لتفشي ظاهرة تعارض المصالح.
2) ضعف الشفافية وعدم سهولة الوصول إلى المعلومات.
3) تفشي الواسطة وغياب نظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسئولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم.
4) تفشي البيروقراطية في المعاملات الحكومية وطول الدورة المستندية وضعف نظم الحكومة الإلكترونية.
5) بطء تنفيذ العدالة بشكل لافت لدى كل من النيابة العامة والقضاء، وتأخر البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام.
6) ضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية.
7) التضييق على منظمات المجتمع المدني وتراجع دورها بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية.
8) التضييق على الحريات في الوسائل الإعلامية وكثرة صدور الأحكام المغلّظة ضد حرية الرأي.
9) ضعف الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني والنقص في النظم المتعلقة بالديمقراطية.
10) ما زالت نظم الإدارة المالية للدولة ومشترياتها ضعيفة وتحتاج إلى تطوير، حيث تغيب آليات صحيحة لاختيار المسؤولين عن تلك الإدارة، وآليات الرقابة والتقييم والتجديد وإدارة المخاطر.
11) ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق القوانين.
12) تأخر تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019- 2024

# المتطلبات الاثني عشر لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

1) إعادة إصدار قانون تعارض المصالح،
2) إنجاز تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.
3) إصدار قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.
4) إصدار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وتطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.
5) تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية وتقليص الدورة المستندية.
6) إصدار قانون الجهاز العام للحوكمة، وتبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية في الجهات الحكومية.
7) إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.
8) تفعيل المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، وسرعة البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام لدى كل من النيابة العامة والقضاء.
9) دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكهم في برامج ومشاريع مكافحة الفساد، وتعزيز حرية الصحافة والإعلام على الصعيد المؤسسي والفردي، ودعم جهود المواطنين في الإبلاغ عن الفساد.
10) تطوير الديمقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية الذي ينظم الانفاق الانتخابي والمال السياسي والإعلام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية كاملة، وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته الذي يعزز شفافية البرلمان ويكفل نزاهة الأداء البرلماني، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة، وتطوير النظام الانتخابي لضمان مشاركة جميع الناخبين بعدالة.
11) مراجعة وتطوير الأنظمة المالية في الدولة وحسن اختيار المسؤولين عنها والالتزام باللوائح والإجراءات المنظمة لدى كل من الجهاز المركزي للمناقصات العامة وأي جهة مفوضة بإجراء التعاقدات والمشتريات وإدارة المخازن في الجهات العامة.
12) انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية، ومنها: مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزيز انفتاح العمل الحكومي على الناس. ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.

## الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟
2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟
3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.
4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
6) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟
7) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟
8) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
9) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟
10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟
11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟
12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال التالية:
   - الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
   - معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
   - منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
   - المدفوعات الضريبية.
   - الحصول على أحكام قضائية.
13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.
14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟
15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.

16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والإعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الإعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

# ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2019

| Country | CPI 2019 | Rank |
|---|---|---|
| Denmark | **87** | 1 |
| New Zealand | **87** | 1 |
| Finland | **86** | 3 |
| Singapore | **85** | 4 |
| Sweden | **85** | 4 |
| Switzerland | **85** | 4 |
| Norway | **84** | 7 |
| Netherlands | **82** | 8 |
| Germany | **80** | 9 |
| Luxembourg | **80** | 9 |
| Iceland | **78** | 11 |
| Australia | **77** | 12 |
| Austria | **77** | 12 |
| Canada | **77** | 12 |
| United Kingdom | **77** | 12 |
| Hong Kong | **76** | 16 |
| Belgium | **75** | 17 |
| Estonia | **74** | 18 |
| Ireland | **74** | 18 |
| Japan | **73** | 20 |
| United Arab Emirates | **71** | 21 |
| Uruguay | **71** | 21 |
| France | **69** | 23 |
| United States of America | **69** | 23 |
| Bhutan | **68** | 25 |
| Chile | **67** | 26 |
| Seychelles | **66** | 27 |
| Taiwan | **65** | 28 |
| Bahamas | **64** | 29 |
| Barbados | **62** | 30 |
| Portugal | **62** | 30 |
| Qatar | **62** | 30 |
| Spain | **62** | 30 |
| Botswana | **61** | 34 |
| Brunei Darussalam | **60** | 35 |
| Israel | **60** | 35 |
| Lithuania | **60** | 35 |
| Slovenia | **60** | 35 |
| Korea, South | **59** | 39 |
| Saint Vincent and the Grenadines | **59** | 39 |
| Cabo Verde | **58** | 41 |
| Cyprus | **58** | 41 |
| Poland | **58** | 41 |

| | | |
|---|---|---|
| Costa Rica | **56** | 44 |
| Czech Republic | **56** | 44 |
| Georgia | **56** | 44 |
| Latvia | **56** | 44 |
| Dominica | **55** | 48 |
| Saint Lucia | **55** | 48 |
| Malta | **54** | 50 |
| Grenada | **53** | 51 |
| Italy | **53** | 51 |
| Malaysia | **53** | 51 |
| Rwanda | **53** | 51 |
| Saudi Arabia | **53** | 51 |
| Mauritius | **52** | 56 |
| Namibia | **52** | 56 |
| Oman | **52** | 56 |
| Slovakia | **50** | 59 |
| Cuba | **48** | 60 |
| Greece | **48** | 60 |
| Jordan | **48** | 60 |
| Croatia | **47** | 63 |
| Sao Tome and Principe | **46** | 64 |
| Vanuatu | **46** | 64 |
| Argentina | **45** | 66 |
| Belarus | **45** | 66 |
| Montenegro | **45** | 66 |
| Senegal | **45** | 66 |
| Hungary | **44** | 70 |
| Romania | **44** | 70 |
| South Africa | **44** | 70 |
| Suriname | **44** | 70 |
| Bulgaria | **43** | 74 |
| Jamaica | **43** | 74 |
| Tunisia | **43** | 74 |
| Armenia | **42** | 77 |
| Bahrain | **42** | 77 |
| Solomon Islands | **42** | 77 |
| Benin | **41** | 80 |
| China | **41** | 80 |
| Ghana | **41** | 80 |
| India | **41** | 80 |
| Morocco | **41** | 80 |
| Burkina Faso | **40** | 85 |
| Guyana | **40** | 85 |
| Indonesia | **40** | 85 |
| Kuwait | **40** | 85 |
| Lesotho | **40** | 85 |
| Trinidad and Tobago | **40** | 85 |

| | | |
|---|---|---|
| Serbia | **39** | 91 |
| Turkey | **39** | 91 |
| Ecuador | **38** | 93 |
| Sri Lanka | **38** | 93 |
| Timor-Leste | **38** | 93 |
| Colombia | **37** | 96 |
| Ethiopia | **37** | 96 |
| Gambia | **37** | 96 |
| Tanzania | **37** | 96 |
| Vietnam | **37** | 96 |
| Bosnia and Herzegovina | **36** | 101 |
| Kosovo | **36** | 101 |
| Panama | **36** | 101 |
| Peru | **36** | 101 |
| Thailand | **36** | 101 |
| Albania | **35** | 106 |
| Algeria | **35** | 106 |
| Brazil | **35** | 106 |
| Cote d'Ivoire | **35** | 106 |
| Egypt | **35** | 106 |
| North Macedonia | **35** | 106 |
| p | **35** | 106 |
| El Salvador | **34** | 113 |
| Kazakhstan | **34** | 113 |
| Nepal | **34** | 113 |
| Philippines | **34** | 113 |
| Eswatini | **34** | 113 |
| Zambia | **34** | 113 |
| Sierra Leone | **33** | 119 |
| Moldova | **32** | 120 |
| Niger | **32** | 120 |
| Pakistan | **32** | 120 |
| Bolivia | **31** | 123 |
| Gabon | **31** | 123 |
| Malawi | **31** | 123 |
| Azerbaijan | **30** | 126 |
| Djibouti | **30** | 126 |
| Kyrgyzstan | **30** | 126 |
| Ukraine | **30** | 126 |
| Guinea | **29** | 130 |
| Laos | **29** | 130 |
| Maldives | **29** | 130 |
| Mali | **29** | 130 |
| Mexico | **29** | 130 |
| Myanmar | **29** | 130 |
| Togo | **29** | 130 |
| Dominican Republic | **28** | 137 |

| | | |
|---|---|---|
| Kenya | **28** | 137 |
| Lebanon | **28** | 137 |
| Liberia | **28** | 137 |
| Mauritania | **28** | 137 |
| Papua New Guinea | **28** | 137 |
| Paraguay | **28** | 137 |
| Russia | **28** | 137 |
| Uganda | **28** | 137 |
| Angola | **26** | 146 |
| Bangladesh | **26** | 146 |
| Guatemala | **26** | 146 |
| Honduras | **26** | 146 |
| Iran | **26** | 146 |
| Mozambique | **26** | 146 |
| Nigeria | **26** | 146 |
| Cameroon | **25** | 153 |
| Central African Republic | **25** | 153 |
| Comoros | **25** | 153 |
| Tajikistan | **25** | 153 |
| Uzbekistan | **25** | 153 |
| Madagascar | **24** | 158 |
| Zimbabwe | **24** | 158 |
| Eritrea | **23** | 160 |
| Nicaragua | **22** | 161 |
| Cambodia | **20** | 162 |
| Chad | **20** | 162 |
| Iraq | **20** | 162 |
| Burundi | **19** | 165 |
| Congo | **19** | 165 |
| Turkmenistan | **19** | 165 |
| Democratic Republic of the Congo | **18** | 168 |
| Guinea Bissau | **18** | 168 |
| Haiti | **18** | 168 |
| Libya | **18** | 168 |
| Korea, North | **17** | 172 |
| Afghanistan | **16** | 173 |
| Equatorial Guinea | **16** | 173 |
| Sudan | **16** | 173 |
| Venezuela | **16** | 173 |
| Yemen | **15** | 177 |
| Syria | **13** | 178 |
| South Sudan | **12** | 179 |
| Somalia | **9** | 180 |